

الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في الجزائر للفترة 2000-2018

Foreign direct investment and employment in Algeria for the period 2000-2018

وهيبة قحام¹ ، سمير شرقق² ، فاتح صيد³

¹ جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة (الجزائر)

² جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة (الجزائر)

³ جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة (الجزائر)

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال المدة 2000-2018. باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلنا الى أن هناك علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وسعر النفط ومعدل التشغيل، وان التخفيف من البطالة مرتبط بشكل كبير بارتفاع اسعار النفط وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، وتبقى مساهمة الاستثمار الاجنبي بسيطة، ولأجل الحد من البطالة نوصي صانعي السياسة الاقتصادية بضرورة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر واعطاء اهمية أكبر لباقي القطاعات كالزراعة، والسياحة... مع انتهاز سياسة التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاح: الاستثمار الاجنبي المباشر، سعر النفط، البطالة، نموذج تصحيح الخطأ.

تصنيف JEL : B22 ؛ E24

Abstract: This study aims to determine the causal relationship between FDI and unemployment in Algeria during the period 2000-2018. Using the error correction model, we have found that there is a causal relationship between FDI, oil price and employment rate, that the mitigation of unemployment is largely related to high oil prices and high GDP, the contribution of foreign investment remains simple, and in order to reduce unemployment we recommend economic policy makers The need to encourage foreign direct investment and give greater importance to other sectors such as agriculture, tourism ... with the policy of economic diversification.

Keywords: FDI, Oil price, unemployment, error correction model.

Jel Classification Codes : B22 ; E24

I- تمهيد :

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي وأثره على سوق العمل في الجزائر، خاصة مشكل البطالة موضوعا حيويا يعكس الواقع الذي تعيشه اليد العاملة الجزائرية من غياب فرص العمل، التي بإمكان الاستثمارات الأجنبية تقديمها بما يتوافق مع مؤهلات طالبي الوظائف، فسوق العمل الجزائرية اليوم تشهد ركودا نسبيا انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للأفراد وعلى قدراتهم الشرائية يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للدول ، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة ، للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الاجنبي المباشر.

ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، في مقدمتها التخفيف من حدة البطالة، والتي يمكن معالجتها بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة لامتناس القدر الأكبر منها، وتحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها ، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إشكالية البحث:

مما سبق نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤل التالي: ما علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي والبطالة في الجزائر وما هي اتجاهاتها؟.

فرضيات البحث:

- تستند الدراسة إلى ثلاثة فرضيات أساسية، هي:
- توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و بين البطالة في الجزائر.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي لها تأثير إيجابي في تقليص البطالة في الجزائر.

الهدف من البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحديد العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وتم ذلك باستخدام منهجية التكامل المتزامن أو المشترك، وكذلك تحديد اتجاهات العلاقة السببية.

تقسيم البحث:

قصد الامام بالموضوع ارتأينا تقسيمه الى ما يلي:

- 1- الاطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة.
- 2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و خصائصه.
- 3- دراسة قياسية لعلاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالبطالة في الجزائر.

I.1- الاطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة:

أدخل المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية، أو إنشائية، أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (شبان، 1994) . ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى (إبراهيم النجار، 1995، ص 16) . وحسب تعريف الأونكتاد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجني قائم في دولة مضيفة، غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها . وبهذا يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع(OECD, 2008) .

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD: تعرفه على أنه "استثمارا عابرا للحدود يقوم به مقيم في بلد ما (المستثمر المباشر) بهدف اكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة ما (مؤسسة الاستثمار المباشر) مقيمة في بلد آخر غير بلد المستثمر المباشر". وتنطوي المصلحة الدائمة على ضرورة وجود علاقة طويلة المدى، يمتلك المستثمر المقيم على الأقل 10 % من حقوق التصويت في مؤسسة مقيمة في بلد آخر (OECD, 2002).

- تعريف المنظمة العربية لضمان الاستثمار: تعرفه على أنه "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة. إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". وقد يكون المستثمر المباشر فردًا، أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات تنمية.

و يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة، وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات (بأبكر، 2004). ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في بلد آخر بشرط أن يكون له سلطة ورقابة على المشروع، ويكون هذا الاستثمار بإحدى الطرق التالية: شراء استثمار كان قائما في البلد المضيف، أو إنشاء شركة جديدة، أو الدخول في شراكة، أو اندماج من جهة أخرى فإن النظرية الاقتصادية تحمل تنبؤات متباينة بشأن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث تنامي الآثار الاقتصادية الكلية لتؤثر على تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبشكل أوسع الوصول إلى تعظيم الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في الاقتصاد .

هناك عدة دراسات حاولت دراسة الموضوع حيث اشارت منظمة العمل الدولية الى ان مفهوم العمل اللائق يشمل ابعاد مختلفة من خلق فرص العمل الاحماية الاجتماعية وحقوق العاملين، والحوار الاجتماعي كما ان دراسات اخرى تضيف العمل المنتج والمساواة وفقا للنظرية الكينزية فان هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار الاجنبي والتشغيل والتخفيف من البطالة، الا أن دراسات اخرى شككت في تلك العلاقة، وعليه يمكن القول أن هناك ثلاثة احتمالات واردة:

أ: أن تدفقات الاستثمار الاجنبي تؤدي الى زيادة التشغيل بشكل مباشر من خلال التوسع في النشاط الاستثماري وغير مباشر من خلال توفير فرص التشغيل في مرحلة التوزيع والتسويق،

ب: لا يؤثر الاستثمار على التشغيل وهنا يبقى الهدف الحفاظ على مستوى التشغيل ويحدث في حالة المشروعات المشتركة بين المستثمر المحلي والاجنبي،

ج: أن الاستثمار الاجنبي يؤدي الى خفض مستوى التشغيل وزيادة البطالة من خلال عدم قدرة المؤسسات المحلية منافسة المؤسسات الاجنبية او دخول استثمارات كثيفة التكنولوجيا، مما يعني أن الاثر النهائي على التشغيل يبقى حسب نوع الاستثمار والاهداف او الغرض من الاستثمار، من جهة أخرى فان نوع القطاع المستثمر فيه له دور كذلك في قدرة الاستثمار الاجنبي على خلق فرص عمل اين نلمس ان قطاع الخدمات لها قدرة أكبر من قطاعات الصناعات الاستخراجية.

2.I- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و خصائصه::

تملك الجزائر المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات ، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد ، لكن يبقى نسبة الاستثمار الاجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي والجدول رقم يبين حلال الفترة ان النسبة لم تتعدى 1.42%، كما ان مساهمة الاستثمار الاجنبي في خلق مناصب الشغل لا تتعدى 10.85%.

الجدول (01) : التوزيع القطاعي لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2002-2017)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	القيمة	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الاستثمار المحلي	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	89.15
الاستثمار الاجنبي	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
المجموع	63234	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اوت 2018.

ابتداء من سنة 2000، عرف تطوّر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انتعاش ملحوظ مقارنة بالسنوات الماضية نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية والسياسية في الجزائر، واعتماد قوانين جديدة منظمة ومحفزة لعملية الاستثمار ولعل أبرزها قانون تطوير الاستثمار لسنتي 2001 و 2006، وشهدت هذه التدفقات منحى تصاعديا ابتداءً من سنة 2000 مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 02 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: مليون دولار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	FDI
27053	27821	587-	1488	2661.1	1499	2580	2300.2	2746.2	2631	1661.8	1795.4	1145	882	638	1065	1107.9	280.1	

Source: UNCTAD, World Investment Report 2016,2018 <http://unctad.org/wir> or <http://unctad.org/fdistatistics>

يتضح من خلال أرقام الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفع من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1107.9 مليون دولار عام 2001، وهو ما يعني نموًا قدره أربع مرات ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف النقال، وخصوصية مركب الحجار (نزاري، شرقرق، و حمريط، 2018). بالإضافة إلى العقود المبرمة بين شركة سوناطراك والعديد من الشركات البترولية الأجنبية. ورغم التراجع المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2002 إلى 1065 مليون دولار، إلا أن هذا الرقم يبقى الأكبر في دول شمال إفريقيا مما جعل الجزائر تحتل في تلك السنة المركز الأول على مستوى المغرب العربي والمركز الثالث إفريقيا. وشهدت تلك التدفقات عام 2003 انخفاضًا ثانيًا بنسبة 40 % مقارنة بسنة 2002، ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض المشاريع في قطاع الطاقة. وشهد عام 2004 توسعًا للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم ليصل إلى 882 مليون دولار. بسبب بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال، إلى جانب خصوصية المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD. واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 1795.4 مليون دولار عام 2006،

ويبدو أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالنظر إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الفترة 2008-2009، أين سجلت رقمًا قياسيًا وصل إلى 2746.2 مليون دولار، وهو رقم لم تعرفه الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الاقتصاد العالمي. وقد استهدفت هذه التدفقات قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيين اللتين قدّرت حجم استثمارهما بـ 1.436 مليار أورو (نزاري، شرقرق، و حمريط، 2018). وعرفت سنة 2012 انخفاضًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، حيث كانت التدفقات في حدود 1499 مليون دولار بعدما كانت 2580 مليون دولار عام 2011، وكان نتيجة لبداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب (بلخباط، 2015، ص152) في أي مشروع في الجزائر بـ 49 % كحد أقصى مقابل 51 % من رأس مال الشركة لصالح الطرف الجزائري. بينما سجلت فترة نوعية عام 2013 لتصل إلى 2661.1 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى دخول العديد من الشركات الأجنبية السوق الجزائرية للاستثمار في قطاعات اقتصادية عدّة.

ولقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى 1488 مليار دولار، لتسجل سقوطًا حرجًا عام 2015 حيث بلغت 587 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول التي أثرت بشكل على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي نجم عنه تخوف لدى المستثمرين الأجانب ومن القيام بالاستثمار، بالإضافة إلى استمرار العمل بقاعدة 51/49 الذي انعكس سلبًا على التدفقات الاستثمارية في الجزائر.

2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر ما بين 2000-2017

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (3) أن أغلب الاستثمارات الموجهة للجزائر كانت لقطاعات غير منتجة وفي مقدمتها قطاع الخدمات وقطاع النفط، بينما قطاعات حساسة كالزراعة (1.44)، والصحة (0.67%) والسياحة (2.11%) كانت غائبة كلية، من جهة أخرى يبقى قطاع الصناعة هو المستحوذ على عدد مناصب التشغيل، بينما قطاعات كانت من الضروري أن تستوعب يد عاملة كبيرة ولا تتطلب تكنولوجيا كالزراعة لم يتعدى معدل التشغيل 0.48% وهو ما سيكون له آثار سلبية في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي (شرقرق، 2015).

الجدول (03) : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2002-2017).

النسبة	مناصب الشغل	النسبة	المبلغ (مليون اورو)	النسبة	عدد المشاريع	القطاع
0.48	641	0.48	5768	1,44	13	الزراعة
17.91	23928	17.91	82593	15,76	142	البناء
60.95	81413	60.95	2050277	61.93	558	الصناعة
1.64	2196	1.64	13572	0,67	6	الصحة
1.80	2407	1.80	18966	2.89	26	النقل
5.73	7656	5.73	128234	2.11	19	السياحة
	13842	10.36	130980	15.09	136	الخدمات
1.12	1500	1.12	89441	0.11	1	الاتصالات
100	133583	100		100		المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اوت 2018.

أما من جهة التوزيع الجغرافي فان الاستثمارات الوافدة من اوروبا تستحوذ على اغلب الاستثمارات الاجنبية تليها الاستثمارات العربية، ونفس الشيء بالنسبة لخلق مناصب الشغل، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (04) : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
(2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة(مليار دينار)	مناصب الشغل
اوروبا	472	1148208	78415
الاتحاد الاوروبي	332	666499	44646
اسيا	114	169732	11761
امريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
افريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اوت 2018.

II - الطريقة والأدوات :

تستهدف الدراسة قياس اثر صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على معدل التشغيل في الاجلين القصير والطويل ولهذا تم صياغة النموذج التالي:

$$ump = \alpha + \beta_1 pet + \beta_2 fdi + \beta_3 gdp + \zeta_t$$

حيث أن:

α : الحد الثابت

Ump: معدل البطالة

gdp: الناتج الداخلي الخام

PET: اسعار النفط (دولار للبرميل)

t . : حد الخطأ و B: معامل الانحدار

أ - اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، كل متغير على حدى، ولأجل ذلك تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لجذور الوحدة، وتم الحصول على نتائج الجدول 5 أين نلاحظ أن متغيرات الدراسة تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة في المستويات العامة، وبأخذ الفروق الأولى لهذه المتغيرات اتضح أن متغيرات الدراسة مستقرة في فروقها الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى 1%، ولتأكيد النتائج نقوم باستخدام اختبار Philips Perron، هذا الاختبار يعتمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، و تم إجراء هذا الاختبار في أربعة مراحل (هتهات، 2006، ص137).

الجدول 05 : اختبار جذر الوحدة بتطبيق مرشح الفروق الأولى

اختبار ADF					
المتغيرات	المستويات			الفروق	
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع	مقطع	اتجاه عام ومقطع
PET	1.329901-	1.712858-	0.374107-	4.819279-	4.755384-
UMP	0.57852-	1.154842-	0.52521-	4.07643-	4.021357-
GDP	0.674954-	1.917280-	2.565629	4.687950-	4.610631-
اختبار P-P					
المتغيرات	المستويات			الفروق	
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه	مقطع	اتجاه عام ومقطع
PET	1.371511-	1.866142-	0.402401-	4.806378-	4.736667-
UMP	0.890543-	2.015432-	0.875697-	4.057312-	4.075432-
GDP	0.667239-	2.079143-	2.336185	4.667798-	4.572252-

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

تشير نتائج الجدول من خلال تطبيق اختباري ADF و PP الى أن نتائج الاختبارين جاءت متوافقة، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة، الامر الذي يعني أنها غير معنوية إحصائيا، لذا تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها، أما عند الفرق الاول فإن متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند مستوى معنوية 5%، وأن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

ب- اختبار جوهانسن للتكامل المشترك: Johansen'sco-integration test .

بعدما أظهرت نتائج جذر الوحدة أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الاول، فحسب Johansen فإن عدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى لا ينفي وجود علاقة خطية طويلة المدى بين المتغيرات، ومنه يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك والجدول 6 يبين ذلك.

الجدول 06 : نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.798741	86.43678	62.12646	0.0007
At most 1	0.586456	38.32678	47.85613	0.0555
At most 2	0.434567	26.28508	29.79707	0.11324
At most 3	0.276452	10.56788	17.9471	0.27896
At most 4	0.068546	0.886784	4.41466	0.35434
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.88674	43.5237	35.7667	0.0067
At most 1	0.59876	20.3254	37.8434	0.2786
At most 2	0.52876	14.2267	33.1627	0.3534
At most 3	0.37263	10.3470	15.460	0.2850
At most 4	0.04250	0.89375	4.56436	0.3067

حيث تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم، والتي تعني عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى، ويتضح أن القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى Eigenvalue Max وإحصائية الاثر Statistic Trace أكبر من القيم الحرجة Critical Value عند مستوى معنوية (5%)، حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (86.43678) أكبر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند المستوى الاحتمالي 5% (62.12646)، وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، ونفس الشيء بالنسبة للقيمة المحسوبة لنسبة الامكانية لإحصائية الاثر (43.5237) فهي أكبر من القيمة الحرجة لاختبار الأثر عند مستوى معنوية 5% (35.7667)، بمعنى وجود علاقة التكامل المشترك وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، حيث أن عدد المتجهات للتكامل هو متجه واحد عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الاجل على الاقل بين بعض المتغيرات.

ج- تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

من أجل تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني يتم استخدام المعايير التالية: معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE، معيار المعلومات لـ AKAIKE، معيار المعلومات البايزية BIC ومعيار المعلومات HQIC. ويوضح الجدول رقم 7 درجة تأخير النموذج.

الجدول 07 : درجة تأخير النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-570.69	NA	5.1e+11	41.13977	41.37974	41.21112
1	-440.3738	231.314	8.8e+08	34.84251	36.28233*	35.27064
2	-423.1344	43.9878*	6.1e+07	44.456*	46.8476	44.383*

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

من خلال بيانات الجدول يظهر أن كل المعايير تشير إلى ضرورة أخذ بفجوتين زمنييتين (2). ومن خلال مرونة الاجل القصير المتمثلة في معلمات الفروق الاولى للمتغير التابع المبطن لفترة واحدة كما في الجدول 8

الجدول 08 : نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ في الاجل القصير

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.27543	0.03456	-6.756207	0.0000
C(2)	-1.972662	0.298763	-6.998869	0.0000
C(3)	-1.930430	0.254327	-6.787533	0.0000
C(4)	1.186542	0.255373	4.568697	0.0007
C(5)	0.985962	0.267852	3.709868	0.0072
C(6)	-1.238338	0.576777	-9.958717	0.0000
C(7)	-1.334254	0.515440	-5.653701	0.0009
C(8)	5.864534	0.896452	6.776457	0.0002
C(9)	-1.075441	0.556070	-2.370747	0.1075
C(10)	0.407071	0.065407	6.777626	0.0000
C(11)	0.190367	0.266504	8.686563	0.0000
C(12)	-5.695872	3.886824	-2.432765	0.1876

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

تشير قيمة C(1) إلى أن سرعة التعديل في الأجل القصير هي 0.2754% والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن في العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

- اختبار السببية:

اختبار العلاقة السببية في الأجل الطويل يتم تحديدها من خلال معنوية إحصائية (t) الخاصة بمعامل حد تصحيح الخطأ (λ) حيث تتحقق المعنوية إذا كانت إحصائية (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية.

فإذا كان معامل حد تصحيح الخطأ C(1) سالبا ومعنوياً، فإن ذلك يبين الميكانيكية التي يجري بها تصحيح أي اختلال في التوازن في المدى القصير، للوصول إلى الوضع التوازني في المدى الطويل بين المتغير التابع وبقية المتغيرات الأخرى.

وبتحقق هذين الشرطين نستطيع القول بوجود علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج نحو المتغير التابع (معدل البطالة). أما دراسة العلاقة السببية في الأجل القصير فتتم من خلال استخدام Wald Test، وهو ما يؤكد نتائج الجدول التالي الذي يبين وجود علاقة سببية بين المتغيرات الدراسية في الأجل القصير.

الجدول 09 : نتائج اختبار Wald Test

الفرضية الصفرية	Chi-sq	Prob.	القرار	الدلالة
C(3)=0	33.76539	0.0000	رفض الصفرية	وجود علاقة سببية
C(4)=0	25.86459	0.0000	رفض الصفرية	وجود علاقة سببية

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

إضافة الى ذلك يمكننا اختبار السببية ثنائية الاتجاه من خلال استخدام اختبار Wald Tests الذي يؤكد وجود العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة الاخرى. والجدول التالي يلخص ذلك.

الجدول 10 : نتائج اختبار السببية ثنائية الاتجاه

Dependent variable: D(PET)				
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	
D(GDP)	42.2137	2	0.0000	وجود علاقة سببية
D(CHOM)	44.15531	2	0.0000	وجود علاقة سببية
Dependent variable: D(GDP)				
D(PET)	27.2234	2	0.0003	وجود علاقة سببية
D(CHOM)	9.62138	2	0.0225	وجود علاقة سببية
Dependent variable: D(CHOM)				
D(PET)	8.55236	2	0.0044	وجود علاقة سببية
D(GDP)	9.71898	2	0.0035	وجود علاقة سببية

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي VEC Residual Serial Correlation LM Tests

إن الهدف الرئيسي من هذا الاختبار هو التأكد من سكون البواقي، حيث أن سلسلة البواقي وبما أنها تحاكي تشويشا أيضا، فإنه لا يجب أن تتضمن تغيرات على المدى الطويل سواء كانت هذه التغيرات محدودة أو هيكلية، ويمكن التأكد من ذلك عن طريق الكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في سلسلة البواقي، فإذا كانت السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة فإنها تكون ساكنة ومستقرة ومن ثم لا تتضمن تغيرات على المدى الطويل (بقبق، 2015، ص 395).

الجدول 11 : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Lags	LM-Stat	Prob
1	37.81728	0.356
2	37.60532	0.337
3	41.06130	0.176
4	26.21340	0.6543
5	20.65423	0.8987
6	35.94337	0.4322
7	28.21349	0.5543
8	25.27532	0.453
9	32.17538	0.1285
10	26.54329	0.2477
11	32.54370	0.0948
12	16.12135	0.8354

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

كما يمكن تأكيد ما سبق من خلال اختبار لجينغ - بوكس (Ljung-Box)، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول 12 : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (اختبار Ljung-Box)

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	17.32773	NA*	18.02084	NA*	NA*
2	37.85759	NA*	40.26152	NA*	NA*
3	62.95664	0.0396	68.63436	0.0132	45
4	82.58318	0.1443	91.82937	0.0412	70
5	103.0534	0.2688	117.1734	0.0611	95
6	127.0452	0.3124	148.3629	0.0404	120
7	146.0816	0.4592	174.4126	0.0484	145
8	164.7167	0.6000	201.3299	0.0505	170
9	189.4268	0.5991	239.1219	0.0171	195
10	212.2256	0.6343	276.1700	0.0060	220
11	231.5555	0.7219	309.6750	0.0032	245
12	242.1341	0.8877	329.3211	0.0079	270

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

تظهر نتائج اختبار Ljung-Box الخاص بالارتباط الذاتي للبواقي والموضحة في الجدول أعلاه إلى قبول (عدم رفض) فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي عند مستوى دلالة 5%.

- اختبار عدم التجانس VEC Residual Heteroskedasticity Tests

الجدول 13 : نتائج اختبار عدم التجانس

Chi-sq	df	Prob.
352.2573	230	0.3545

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول يتضح أن الاحتمالية الاحصائية (35.45%) أكبر من 5% فإننا نقبل الفرضية الصفرية وأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس، وخلاصة القول النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.

IV- الخلاصة:

أدخل إن الجزائر مازالت تواصل جهودها من جلب الاستثمارات الأجنبية والحد و التقليل من ظاهرة البطالة لأجل استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة ، من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم حزمة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتطوير الاستثمار وبالتالي خلق مناصب الشغل، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفاض من اليد العاملة النشيطة تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة.

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- إن عجز القطاع العام وعدم قدرته على امتصاص الحجم الهائل من البطالة أرغم الجزائر على تبني الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية للتخفيف من البطالة .
- إهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بقطاع المحروقات تجاهلها للقطاعات الأخرى اثر بشكل كبير على امتصاص البطالة.
- رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة.
- هناك علاقة ضعيفة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتخفيض البطالة في الجزائر نظرا لهيكل تلك الاستثمارات وكذلك القطاعات الجاذبة لها.
- تخفيض البطالة مرتبط بعلاقة قوية مع الناتج المحلي الاجمالي وكذا ارتفاع سعر النفط، بفعل البرامج المسطرة في ظل الوفرة في راس المال.

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- ضرورة رفع القيود والعراقيل على الاستثمارات الاجنبية الموجهة للقطاعات التي تمتص كم هائل من البطالة كالفلاحة، والخدمات، والسياحة.

- ضرورة جلب الاستثمارات الاجنبية الكثيفة العمل على حساب الاستثمارات الكثيفة التكنولوجية.
- ضرورة إعطاء أهمية أكبر لقطاعي الفلاحة والسياحة، ومحاولة التخفيف من الاعتماد على القطاع النفطي في محال الاستثمار الاجنبي المباشر..

- الإحالات والمراجع :

- 1- سمير شرقق . (2015). الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011. المجلة العلمية الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- OECD. (2002). *Foreign Direct Investment for Development: Maximizing the Benefits Minimizing Costs*. France: OECD Publications Service.
- 3- السعيد هتهات. (2006، ص 137). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. الجزائر: جامعة ورقلة.
- 4- أمينة زكي شبانه. (7-9 ابريل، 1994). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق. (المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، المحاور)
- 5- رفيق نازري، سمير شرقق، و محسن حريط. (11-12، 2018). الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لدعم التنمية السياحية المستدامة في الجزائر. (المؤتمر الدولي الثاني حول السياحة كآلية للتنوع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة - الواقع والمأمول - ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصفوف ميله، الجزائر، المحاور)
- 6- على عبد الوهاب إبراهيم النجار. (1995، ص 16). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990. مصر: جامعة الإسكندرية.
- 7- ليلي اسمهان بقب. (2015، ص 395). الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية: دراسة قياسية. الجزائر: اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- 8- مصطفى بابكر. (2004). تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر. مصر: زمام أعدده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.